

رَسْمُ مَلامحِ دَوْلَةِ عِراقِيَّةِ وَطَنِيَّةِ عِلْمانيَّة: طَريقُ المُسْتَقْبَلِ

تشرين أول ٨ أكتوبر 2022

epic

صورة الغلاف: عراقيون يسافرون في رحلة زيارة إلى الأضرحة الإسلامية الشيعية في وسط العراق (موقع الكفيل الإلكتروني)

تصميم الغلاف: هنده شكيب

تم إعداد هذا التقرير بدعم سخي من مؤسسة كونراد أديناور (KAS) ومكتب دجلة مهندسون استشاريون.

حول مؤسسة كونراد أديناور (KAS)

كونراد أديناور (KAS) هي مؤسسة سياسية ألمانية تهدف برامجها للتربية المدنية إلى تعزيز الحرية والتحرر والسلام والعدالة. ويتعامل مكتب المؤسسة في سوريا والعراق مع الوضع السياسي والاجتماعي في كلا البلدين، والمسائل المتعلقة باستقرار المنطقة، وحالة اللاجئين والتداعيات الأمنية الناشئة عن الحرب الأهلية السورية، وظهور الدولة الإسلامية. بالإضافة إلى تعزيز الحوار السياسي داخل المنطقة وبين أوروبا والشرق الأوسط، يركز عمل كونراد أديناور على المصالحة ودعم المجتمع المدني وحسن الإدارة وسيادة القانون، وكذلك البحث والتحليل.

إن محتوى هذا المنشور لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمؤسسة كونراد أديناور. وتقع المسؤولية الكاملة عن المعلومات والآراء الواردة في هذا المنشور على عاتق المؤلف.

حول مكتب دجلة مهندسون استشاريون

دجلة مهندسون استشاريون هي شركة عراقية تقدم الخدمات الهندسية المحترفة والإشراف على أعمال البناء منذ أكثر من 25 عامًا، مع تركيز كبير على التنمية المستدامة في العراق. وباعتبارها من أصحاب المصلحة في الاقتصاد العراقي، تركز دجلة إلى مقولة أن "الديمقراطية تبني الاقتصاد". واسترشادًا بهذه الرؤية، أنشأ رئيس دجلة، الدكتور مدحت زوين، مكتب الاستدامة التابع للشركة للتركيز على المشاريع التي تهدف إلى بناء الديمقراطية والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. لمزيد من المعلومات، تفضل بزيارة:

<https://www.dijlah-eng.com/sustainability>

لا تعكس الآراء المعبر عنها في هذا المنشور بالضرورة وجهات نظر شركة دجلة مهندسون استشاريون.

حول مركز تمكين السلام في العراق (EPIC)

مركز تمكين السلام في العراق (EPIC) هو منظمة دولية غير ربحية مكرسة للنهوض بالسلام والتنمية في العراق. تأسست في عام 1998، ويقع المقر الرئيسي لمنظمة EPIC في واشنطن العاصمة، ولها مكتب ميداني في أربيل. للمركز تاريخ طويل من العمل المباشر مع قادة المجتمع المدني والمجتمعات في جميع أنحاء العراق لدعم الفئات الضعيفة من السكان ورصد الأمن البشري وإثراء السياسة العامة. إن رؤية EPIC النهائية هي عراق آمن ومزدهر يعيش فيه جميع المواطنين بكرامة وبمناخ من الفاقة والخوف. ويركز المركز حاليًا على دعم الجهود العراقية لتحسين الحوكمة وحقوق الإنسان، وتعزيز السلام والإنعاش في المناطق المتأثرة بالنزاع، ومكافحة تغير المناخ مع التخفيف من تأثيره على الفئات المستضعفة من المجتمع.



قامت بتأليف هذا التقرير جينيف عبده، الزميلة في مركز ويلسون في واشنطن العاصمة.

1. المقدمة

منذ أوائل القرن العشرين، ناضلت المجتمعات في الشرق الأوسط العربي من أجل تحديد دور الهوية في تشكيل الدولة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الهوية الوطنية كانت غالبًا في حالة تغير مستمر وسط العديد من الجماعات العرقية والدينية. وكان للمنطقة ثلاث هويات أساسية للدولة هي الهوية القومية العربية أو الهوية الدينية أو الهوية العائلية الملكية.

برزت الهوية القومية العربية في مصر وسوريا والعراق، في حين حافظت دول الخليج، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، على هوية العائلة المالكة. وفي وقت لاحق من القرن، أنشأت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وفقًا لنظرة العالم، دولة ذات هوية دينية كانت ثورية وتشكل أيضًا تهديدًا للمنطقة. مع مرور الوقت، ترسخت القومية العربية في العديد من أكبر دول المنطقة وأكثرها نفوذًا، مما أدى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الأيديولوجية العلمانية. وشكلت هذه الأيديولوجية قوة موازنة مفيدة وفعالة إلى حد كبير بين النخب الحاكمة للمواقف الشعبية تجاه الإسلام. وهكذا، جرى التأكيد على الهوية الوطنية على حساب الهوية الدينية. في دول مثل مصر مثلًا، أنشأت الحكومة مؤسسات علمانية ووضعت المؤسسات الدينية تحت سيطرتها المباشرة لمواجهة جماعة الإخوان المسلمين النافذة.

في العراق، عندما نالت البلاد استقلالها عن الحكم الاستعماري البريطاني، تشبثت النخب السنية القائمة بمناصبها المتميزة ورفضت تسليم السلطة إلى الأغلبية الشيعية. فكانت الدولة محور التركيز وعاملاً للتغيير، وكان التحديث من القمة إلى القاعدة أولوية. كذلك، شهد صعود صدام حسين إلى السلطة في عام 1968 ودوره كرئيس بدءًا من عام 1979 استمرارًا للاتجاهات نحو العروبة والقومية العراقية التي ظهرت لأول مرة في عشرينيات القرن الماضي. ولكن في نهاية المطاف، في ظل حكم صدام الذي أعطى الأولوية للشبكات القبلية السنية، أصبح تهميش الأغلبية الشيعية متقشياً بصورة خاصة، مما أدى إلى قمع واضطهاد المرجعية الشيعية في النجف وكربلاء والأغلبية العامة من السكان الشيعية. اليوم، حوالي 60 إلى 65 في المئة من العراقيين من الشيعة. كما أدت الثورة الإيرانية عام 1979 والحرب الإيرانية العراقية اللاحقة من 1980 إلى 1988 إلى تكريس العداء بين الدولة السنية في العراق والدولة الشيعية الإيرانية وتأجيج قمع صدام للشيعة داخل بلاده.

بعد فترة وجيزة من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003، تحول النظام السياسي العراقي بالكامل. فتم تنفيذ نظام تقاسم السلطة، الذي كان يتوخاه العراقيون في المنفى قبل الغزو، لإضفاء الطابع المؤسسي على موقع في السلطة للأحزاب الطائفية والعرقية التي ستهيمن على السياسة العراقية لسنوات قادمة. ونظرًا لأن العراق يتكون من جماعات عرقية طائفية، بما في ذلك الشيعة والسنة والأكراد والمسيحيين، كانت النظرية هي أنه يجب أن يستند التمثيل السياسي إلى هذه الفئات.

يسمي الأكاديميون هذا النظام "التوافقية". ففي اللغة العربية، كثيرًا ما يشار إلى النظام العراقي باسم المحاصصة الطائفية، أو توزيع المناصب السياسية بين الأحزاب الطائفية. وقد أدى هذا إلى ضمان السلطة السياسية في المقام الأول للأحزاب الكردية والأحزاب الشيعية الإسلامية، والتي غالبًا ما تشكل أكبر الكتل المتماسكة نسبيًا في الانتخابات. كما أصبح هذا النظام الطائفي قويًا ليس فقط بسبب إضفاء الطابع المؤسسي عليه من القمة إلى القاعدة، ولكن لأن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني اعتقدت أيضًا أنها يمكن أن تستفيد منه، مما خلق الطائفية من القاعدة أيضًا. وشوهت عملية مماثلة في لبنان، الذي كان له تاريخ طويل من التوزيع الطائفي للسلطة السياسية.

على الرغم من أن نظام تقاسم السلطة هذا غير مكرّس رسميًا في الدستور العراقي، فإن الانتخابات الوطنية بين عامي 2005 و 2021، وعمليات تشكيل الحكومة التي تلت ذلك، تشير إلى نمط متكرر من النتائج حيث يكون رئيس البرلمان سنيًا ورئيس الوزراء شيعيًا ورئيس الجمهورية كرديًا. ولقد سمح تعيين هذه المناصب، الذي يحدث بعد فترة طويلة من الإدلاء بالأصوات، للأحزاب السياسية المهيمنة في كل مجموعة، مثل الفصائل الشيعية الإسلامية، باستخدام نفوذها السياسي للمطالبة باختيار مرشحها المفضلين. كما فتحت المفاوضات الجانبية الباب أمام تدخل

الحكومات الأجنبية في عملية الاختيار، وخاصة إيران ذات الأغلبية الشيعية، كجزء من صراع جغرافي - سياسي إقليمي تحركه دوافع سياسية ودينية.

كانت هناك منذ البداية مقاومة داخل العراق لنظام تقاسم السلطة هذا، وتزايدت المعارضة بشكل مطرد للتشوهات السياسية وفرص الفساد التي أدخلتها. فينظر العراقيون اليوم إلى بلدهم باعتباره دولة طائفية على وشك الانهيار، حيث تتنافس الجماعات العرقية والدينية المتعارضة على السلطة في معركة خاسرة. وقد تحولت هذه المنافسة في بعض الأحيان إلى فترات من العنف الشديد، وأبرزها خلال الحرب الأهلية من 2006 إلى 2008 والحرب من 2013 إلى 2017 ضد داعش.¹

وحتى في أوقات السلام، أسفرت هذه المنافسة عن خلل حكومي، وفساد بين النخب السياسية، وتدخل المؤسسة الدينية الشيعية الإسلامية، المرجعية، التي حاولت حماية المصالح الفضلى للعراقيين، حتى لو لم يتمكنوا من السيطرة على سلوك السياسيين. كذلك، اتخذت المرجعية، وخاصة آية الله العظمى علي السيستاني، دوراً مهماً بدءاً من عام 2003 لمواجهة ضعف الدولة العراقية، وزيادة النفوذ السياسي الشيعي، وبعد ذلك لمواجهة الفتنة الطائفية، وظهور داعش، والانشقاق ضمن صفوف الشيعة.

في السنوات الأخيرة، ظهرت صيغة هجينة من السياسة أكثر فأكثر في العراق، حيث تتعايش القومية والطائفية بصعوبة. ومع ازدياد معارضة العراقيين لنظام المحاصصة وازدياد غضبهم حيال التعطيل الوظيفي العام في الحكومة، اندلعت احتجاجات في عام 2015 للتعبير عن انتقاد قاسٍ للنظام. وبحلول عام 2019، سلطت الاحتجاجات المناهضة للحكومة، التي بدأت على نطاق واسع في أكتوبر/تشرين الأول، الضوء على العمق الشديد لمعارضة نظام المحاصصة. وعلى الرغم من أن قادة الاحتجاج كانوا من الطائفة الشيعية إلى حد كبير، إلا أن تركيز الحركة لم يكن على المصالح الطائفية؛ فلقد كانت الحركة قائمة على القضايا، على مستوى الدولة، تتمحور حول تحسين الاقتصاد، وخلق المزيد من المساءلة الحكومية وإنهاء الفساد، وتنظيم الميليشيات المتمردة المدعومة من إيران التي تعمل خارج سيطرة الحكومة. كما أكدت الاحتجاجات أن الاستياء العام تحركه المظالم الاجتماعية والاقتصادية، وليس الانقسامات الأيديولوجية أو الدينية.

طوال فترة الاحتجاجات، كانت الحجج الدينية مفقودة إلى حد كبير من المشهد. وعندما كان يشار إليها، استخدمها المتظاهرون لفضح استغلال الأحزاب الشيعية الإسلامية للدين لخدمة مصالحها الذاتية. وبالمثل، لم تستخدم رموز وأيقونات الإسلام الشيعي للمطالبة بهوية طائفية للحركة الاحتجاجية ولكن للتأكيد على المفاهيم التقليدية للاستشهاد والصراع بين المضطهدين ومضطهدهم والتي هي محور الهوية الشيعية.

في الواقع، إن فضح إخفاقات الأحزاب الإسلامية في الحكم كان موضوعاً بارزاً في الاحتجاجات حتى قبل عام 2019. فخلال احتجاجات عام 2015، هتف العراقيون في المحافظات الجنوبية "باسم الدين باكونا الحرامية" ("باسم الدين، سرقنا اللصوص.")

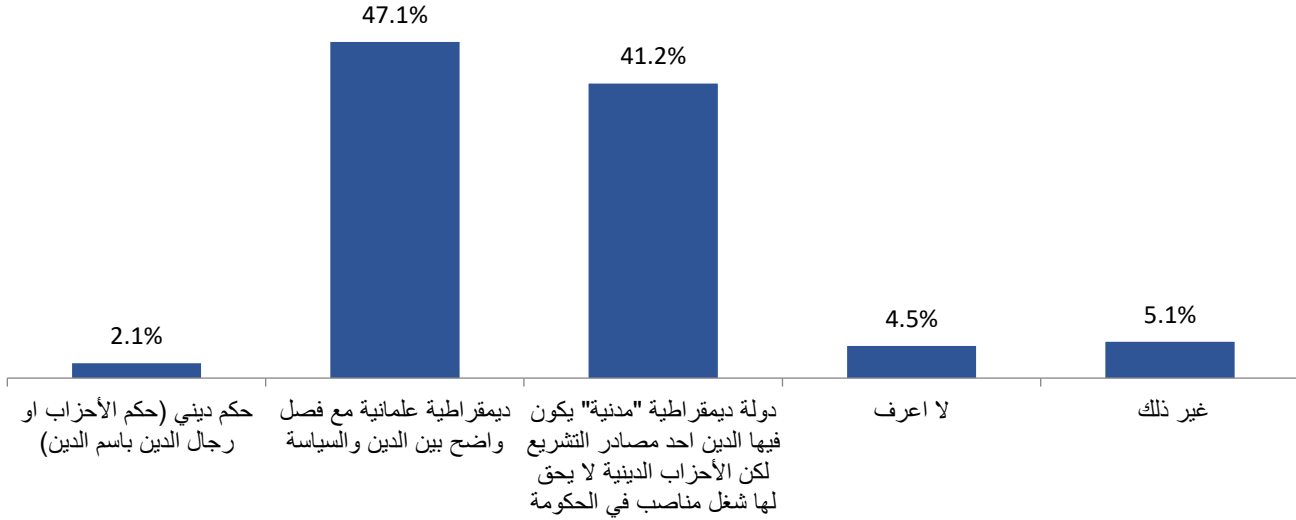
فضلاً عن ذلك، تتوافق هذه التوجهات العامة مع تحول عميق في أفكار العراقيين حول الكيفية التي يريدون بها أن تحكم دولتهم. فتُظهر استطلاعات الرأي التي أجريت منذ عام 2019 اتجاهات ثابتة: العراقيون يعارضون النظام الطائفي، وهم يفضلون بشكل متزايد دولة علمانية وديمقراطية منفصلة عن النفوذ الديني. على سبيل المثال، خلصت سلسلة من الدراسات الاستقصائية التي أجراها الباروميتر العربي، وهو منظمة بحثية في جامعة برينستون، إلى أن النظم السياسية الحالية في بلدان مثل العراق تعمل على جعل الهوية الدينية أكثر هيمنة. ولكن في استطلاعات الرأي عام 2019، حدد الباروميتر العربي انخفاضاً في الثقة في الأحزاب الدينية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، على الرغم من وجود ثقة في القادة الدينيين أكثر من الأحزاب نفسها، والتي يُنظر إليها على أنها فاسدة. ففي جميع أنحاء المنطقة، وفقاً لاستطلاع الباروميتر العربي، انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعربون عن الكثير من الثقة في الأحزاب السياسية، والتي يتمتع العديد منها بهوية دينية، بأكثر من الثلث بين عامي 2011 و 2019، إلى 15 في المائة. أيضاً،

¹ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

انخفضت الثقة في الأحزاب الإسلامية من 35 في المائة في عام 2013 إلى 20 في المائة في عام 2018، وفقاً لاستطلاع الباروميتر.²

تؤكد بيانات استطلاعات الرأي الجديدة الواردة في هذه الصفحات ومحور هذا التقرير تطّلع العراقيين إلى الحكم العلماني. ففي استطلاع أجري في يوليو/تموز 2022، وجد مركز تمكين السلام في العراق (EPIC) أن عددًا كبيرًا من المستجيبين العراقيين، وهو 47٪، يريدون أن يكون النظام ديمقراطية علمانية مع فصل واضح بين الدين والدولة، في حين أن 41٪ آخرين يفضلون دولة ديمقراطية يكون الدين فيها مصدرًا للتشريع ولكن مع حظر الأحزاب الدينية من الحكومة.

الشكل 1. افضل نظام للحكم في العراق هو



تتفق بعض الشخصيات السياسية والعلماء في العراق على أن النظام السياسي يظهر بشكل ما بوادر الانتقال نحو دولة علمانية. فقال راند فهمي، رئيس الحزب الشيوعي العراقي، في مقابلة من بغداد: "لا يوجد حزب سياسي يدعو إلى دولة دينية أو إسلامية، ومعظم الأحزاب الشيعية والسنية الطائفية تعلن أن الدولة العراقية الحالية والدستور العراقي هما بالفعل دولة مدنية." ووافقت رُبا علي الحسني على ذلك، وهي باحثة عراقية أجرت بحثًا مكثفًا حول موجات الاحتجاجات في البلاد. فقالت الأخيرة: "إن الغالبية العظمى من العراقيين، سواء كانوا منخرطين في حركة تشرين أم لا، يريدون حكمًا علمانيًا. ولقد أظهرت السنوات التسع عشرة الماضية أن تداخل الدين والحكم هو صيغة خطيرة للبلاد لأنها جعلت المجتمع طائفيًا، وقسمت الناس، واستفادت منها فقط النخبة السياسية الفاسدة. لقد تعلم العراقيون إلى حد كبير الدرس من العنف الطائفي والحكومات غير التمثيلية والفاسدة التي تحكم وتسلب الشعب باسم الدين... وهناك أيضًا اعتراف متزايد بكيفية قيام النخب السياسية بجعل المجتمع طائفيًا من أجل تحقيق المكاسب. فإن هذا الاعتراف أمر بالغ الأهمية للمستقبل القريب والبعيد."

بالنظر إلى أن السعي إلى دولة علمانية هو تطور جديد نسبيًا في العراق، فإن ملامح وتعريفات مثل هذه الدولة غير واضحة حتى الآن. على سبيل المثال، على الرغم من أن المجيبين العراقيين قالوا إن رجال الدين يجب أن يكون لهم دور محدود في الشؤون السياسية، خلال الاحتجاجات في عامي 2019 و 2020، غالبًا ما تطلع الناشطون إلى المرجعية، الذين دعم العديد منهم مطالب المحتجين كحلفاء لهم. كما تبيّن أن الرأي العام، وخاصة بين المتعلمين الحضريين تحت سن الأربعين، كان واضحًا: فلا بد وأن يلعب رجال الدين دوراً ضئيلاً في السياسة، ولو أن هذا لا

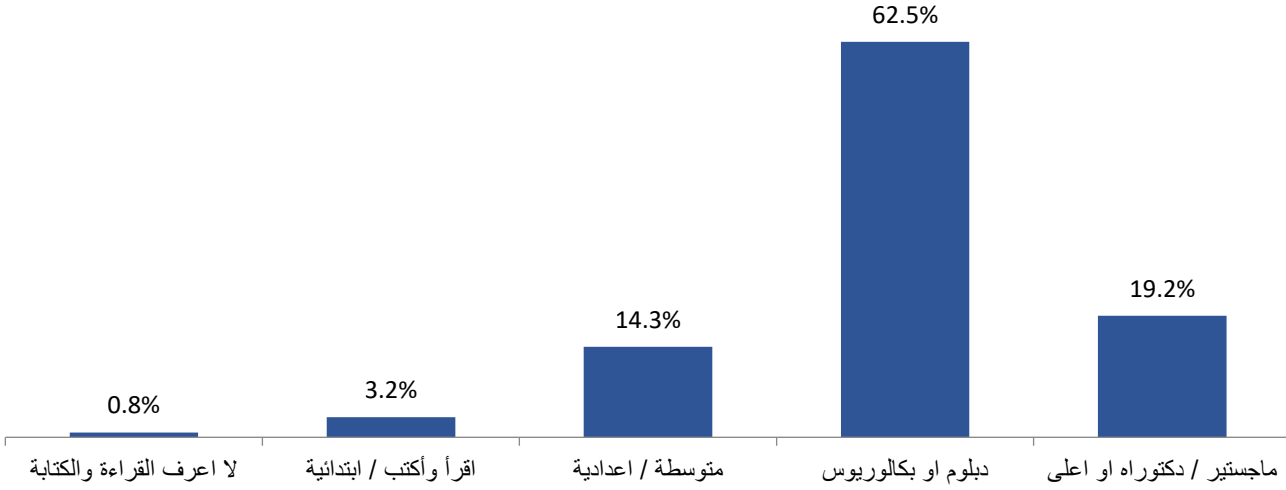
² الباروميتر العربي، "العرب يفقدون الثقة في الأحزاب والقادة الدينيين"، 5 ديسمبر/كانون الأول 2019، <https://www.arabbarometer.org/2019/12/arabs-are-losing-faith-in-religious-parties-and-leaders>

يترجم بالضرورة إلى توجهات مناهضة لرجال الدين؛ فلا ينبغي أن يُسمح للأحزاب الدينية بالترشح للانتخابات، ولا بد وأن تكون مؤسسات الدولة خالية من التأثير الديني.

II. المنهجية

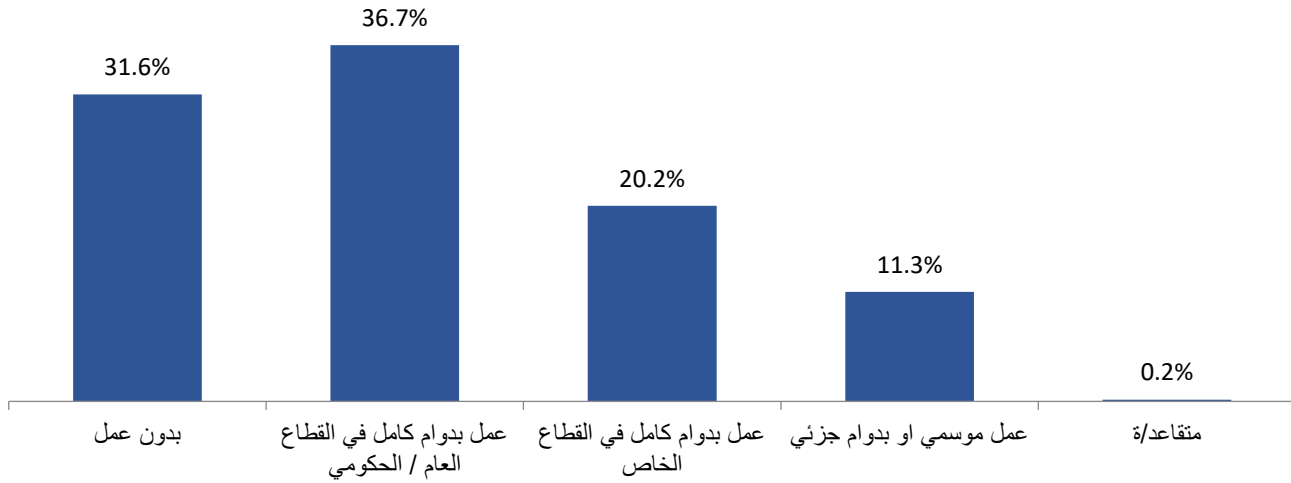
بين 10 يوليو/تموز و 25 يوليو/تموز عام 2022، أجرت EPIC مقابلات هاتفية مع عينة تمثيلية وطنية من 1062 مواطناً عراقياً مؤهلاً للتصويت. وكان الهدف الأساسي من الدراسة الاستقصائية هو قياس كيفية إدراك الشباب العراقيين، وخاصة الناخبين المؤهلين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 40 عاماً، للجهات الفاعلة الرئيسية والمفاهيم والأسئلة المتعلقة بدور الدين في السياسة والحكومة والحياة العامة. كان المستجيبون أيضاً متعلمين إلى حد كبير، فنسبة 62 في المائة حصلوا أو كانوا يسعون للحصول على درجة البكالوريوس أو دبلوم لمدة عامين و 19 في المائة على درجة أعلى. كما حصل 14 في المائة منهم على تعليم ثانوي. ويعمل 37 في المائة منهم في القطاع العام، في حين يعمل 20 في المائة منهم بالكامل في القطاع الخاص.

الشكل 2. المستوى التعليمي للمجيبين



وكانت الغالبية تعمل، على الرغم من أن أقلية ملحوظة، بنسبة 32 في المائة، قالوا إنهم عاطلون عن العمل، و 11 في المائة آخرين قالوا إنهم يعانون من نقص العمالة.

الشكل 3. الحالة الوظيفية للمجيبين



باستخدام برامجية متقدمة خاصة بالدراسة الاستقصائية وبيانات الحكومة العراقية، تم حساب حجم العينة لضمان هامش خطأ لا يتجاوز $\pm 3\%$ وبمستوى ثقة يبلغ 95 في المئة. ولتركيز البحث على الناخبين الشباب في العراق، تم اختيار عدد متساوٍ تقريباً من الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 40 عاماً لإجراء مقابلات في كل محافظة بناءً على نسبة الذكور إلى الإناث في البلاد البالغة 1.01 (تقدير 2020).³

تضمنت العينة تمثيلاً نسبياً لمحافظة العراق البالغ عددها 18 بناءً على حصة كل محافظة من السكان الوطنيين، والتي يقدر الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية أنهم 39,127,900 اعتباراً من عام 2019.

III. دور رجال الدين في الدولة

شهدت الديناميات بين الدولة العراقية ورجال الدين الشيعة تحولاً كبيراً بعد عام 2003، من قمعهم وتهميشهم في ظل حكم صدام حسين الموالي للسنة بشكل متزايد إلى أن يصبحوا مؤثرين رئيسيين في المسائل السياسية. فالموقف المعلن لكبار رجال الدين في العراق، وفقاً للمقابلات التي أجرتها هذه المؤلفة في النجف منذ عام 2016، هو أنه من واجبهم الديني الانخراط في المجال السياسي فقط بدافع الضرورة، أو المصلحة، وهي مفهوم في الفقه الإسلامي يمكن الاستناد إليه في أوقات الأزمات لحماية الصالح العام.

غير أن الواقع في العراق هو أن الأزمات المستمرة دفعت رجال الدين إلى الانخراط في الميدان السياسي بشكل روتيني منذ عام 2003. وينطبق هذا بصفة خاصة على آية الله السيستاني. فلقد أثر رجل الدين الأكثر احتراماً هذا على نقاط التحول الرئيسية في العراق، بما في ذلك ممارسة نفوذ كبير في التأكد من أن رئيس الوزراء السابق المثير للاستقطاب لم يخدم فترة ولاية ثالثة في منصبه، كما دعا جميع العراقيين إلى حمل السلاح ضد الدولة الإسلامية، وكبح العنف في الشوارع بين المتظاهرين وقوات الأمن العراقية، ومحاولة الحد من النفوذ الديني والسياسي الإيراني في العراق. وكان دور السيستاني غير العادي في العراق بعد عام 2003 مدفوعاً في المقام الأول بعاملين: ضعف سلطة الدولة وشرعيتها، والتحول إلى حكم قائم على الطائفية.

أفسح الضعف العام للدولة العراقية مجالاً أمام الجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى لملء فراغ السلطة الناتج. ففي حالة الميليشيات الموالية لإيران، كان للدور الذي لعبته كجهات فاعلة مستقلة خارج نطاق اختصاص قوات أمن الدولة العراقية تأثير ضار. وعلى النقيض من ذلك، أثبت دور السيستاني كقوى فاعلة شبه حكومية أنه محاور أساسي. فالتقى

³ الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، التوقعات السكانية العالمية 2019 (نيويورك: الأمم المتحدة، 2019)،

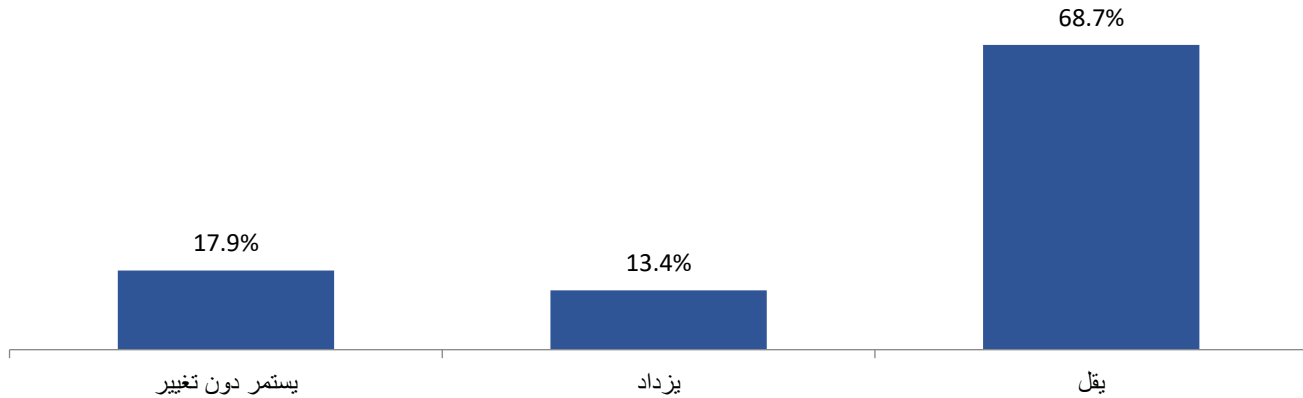
<https://population.un.org/wpp/DataQuery>

السيستاني لسنوات بانتظام مع موظفي الأمم المتحدة ورؤساء الوزراء والرؤساء. ودفعته هذه الزيارات إلى الساحة العالمية.

بالإضافة إلى تدخل السيستاني الشخصي في شؤون الدولة، لعبت المرجعية بشكل جماعي دورًا في الوساطة في حركات الاحتجاج. والمثال الأكثر وضوحًا هو تصرفات العديد من رجال الدين في النجف خلال الاحتجاجات في عامي 2019 و2020، عندما عملوا على تأمين اتفاقيات بين المتظاهرين الشباب الذين يطالبون بالإصلاح السياسي والاقتصادي ومسؤولي الدولة المتعنتين. كما استبعد قادة المجتمع المدني وجهات نظرم السلبية في كثير من الأحيان عن المؤسسة الدينية وتبنوا التدخلات الدينية لأن رجال الدين منحوا الحركة الشرعية، وبالتالي، بعض الحماية ضد العنف الوحشي الذي ارتكب ضد المحتجين من قبل كل من قوات أمن الدولة والميليشيات المدعومة من إيران.

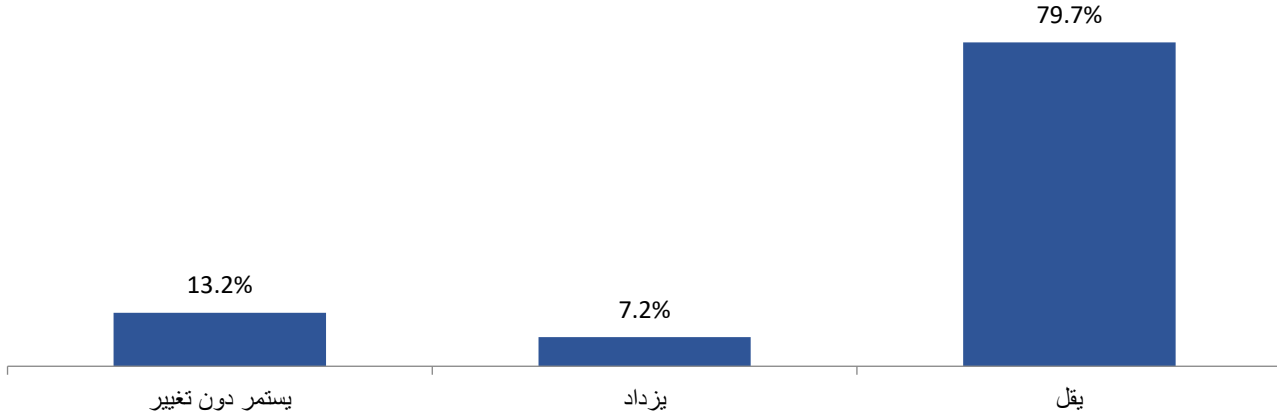
على الرغم من الدور الذي لعبه السيستاني والتدخلات الدينية في الاحتجاجات -- والتي قال العراقيون في تقارير إخبارية إنهم ينظرون إليها بشكل إيجابي -- ومن منظور أوسع، يعتقد العراقيون أن دور رجال الدين في شؤون الدولة يجب أن يكون محدودًا. في الدراسة الاستقصائية لمركز تمكين السلام في العراق، قال ما يقرب من 69 في المئة من المحييين إن دور كبار الشيعة المرجعيين في شؤون الدولة يجب أن يتراجع. قالت الحسني، الباحثة العراقية: "لا تزال غالبية العراقيين من المسلمين المتدينين، ولكنهم يزدادون رفضاً لأولئك الذين يريدون فرض قواعد دينية عليهم. فالناس يريدون حسًا بالمسؤولية عن أنفسهم، وهم يقاتلون من أجله أكثر الآن. ويتجلى ذلك في الدعم الشعبي العراقي للاحتجاجات الإيرانية،" في إشارة إلى الانتفاضة الشعبية الأخيرة في إيران، حيث يدن ملايين الإيرانيين الحكم الثيوقراطي القائم منذ الثورة الإسلامية عام 1979.

الشكل 4. ان دور المرجعيات الدينية العليا في الحياة السياسية يجب ان



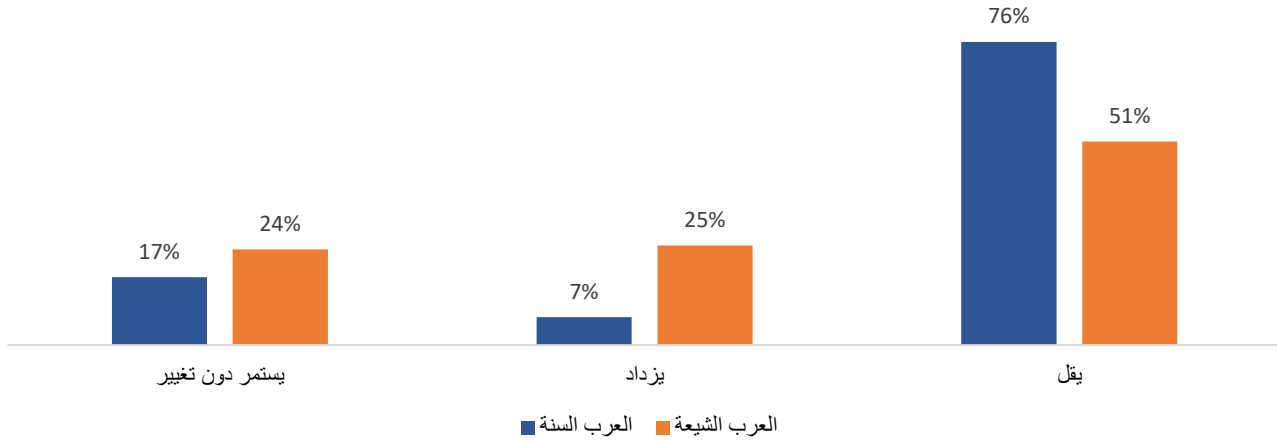
وقال 80 في المئة إن دور رجال الدين الأقل مكانة يجب أن يتقلص أكثر. كما اختلفت الآراء حول الدور المناسب لرجال الدين في المجال السياسي اختلافًا طفيفًا بين المستحيين الشيعة والسنة في معظم الأسئلة.

الشكل 5. ان دور رجال الدين الاعتياديين في الحياة السياسية يجب ان



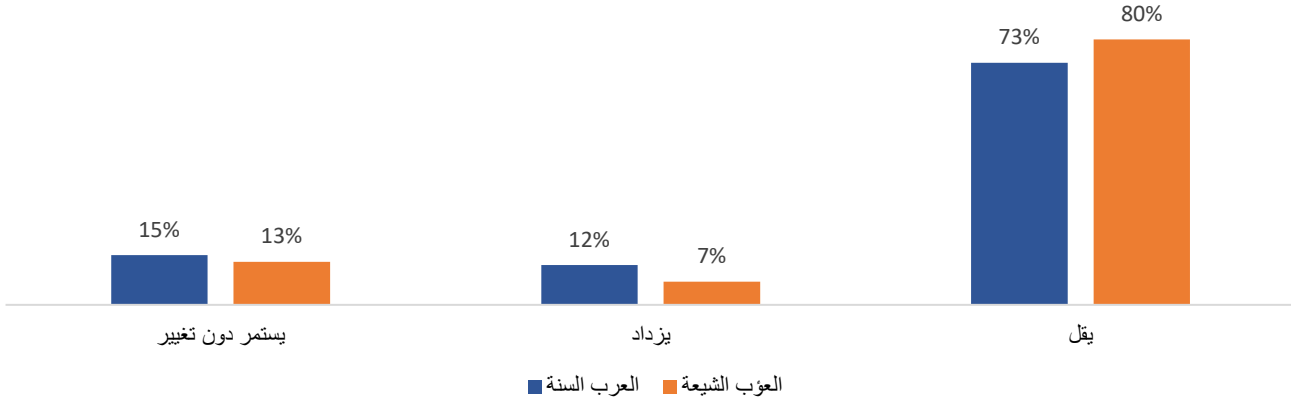
عندما سُئل عن دور المرجعية العليا في الشؤون السياسية، قال 17 في المائة من المستجيبين العرب السنة إنه يجب أن يستمر دون تغيير، في حين أجاب 24 في المائة من العرب الشيعة بالمثل. وزعم ستة وسبعون في المئة من المستجيبين العرب السنة إن الدور يجب أن يتقلص، في حين قال 51 في المئة من العرب الشيعة ذلك. وقال 7 في المئة فقط من العرب السنة إن الدور يجب أن يزداد، في حين وافق 25 في المئة من العرب الشيعة.

الشكل 6. ان دور المرجعيات الدينية العليا في الحياة السياسية يجب ان



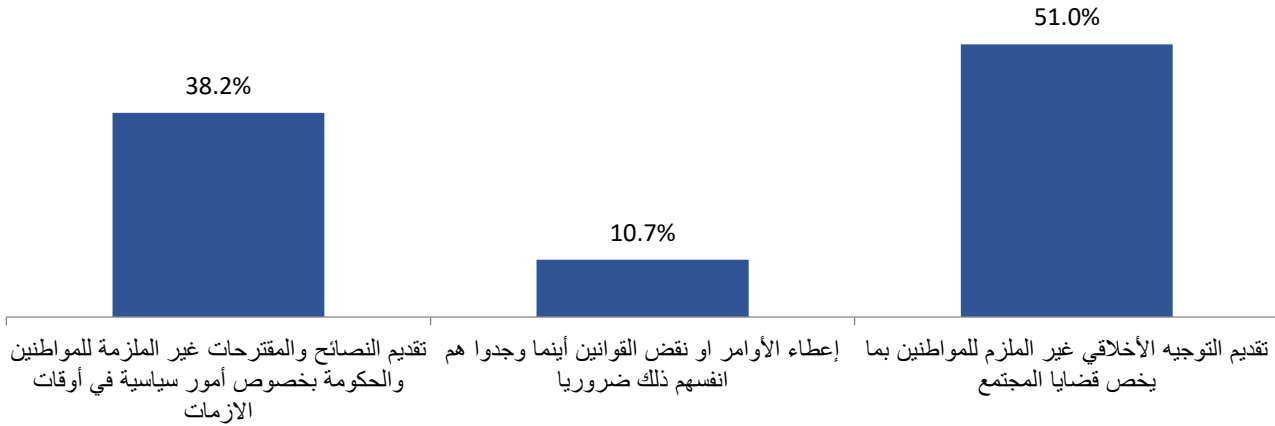
عندما سُئل عن دور رجال الدين العاديين، قال 73 في المائة من العرب السنة إنه يجب أن يتقلص بينما قال 80 في المائة من الشيعة ذلك. ورأى 12 في المائة فقط من المستجيبين السنة أنه يجب أن يزداد، بينما رأى 7 في المائة من الشيعة ذلك، وقال 15 في المائة من السنة إنه يجب أن يبقى دون تغيير بينما أجاب 13 في المائة من الشيعة بالمثل.

الشكل 7. ان دور رجال الدين الاعتياديين في الحياة السياسية يجب ان



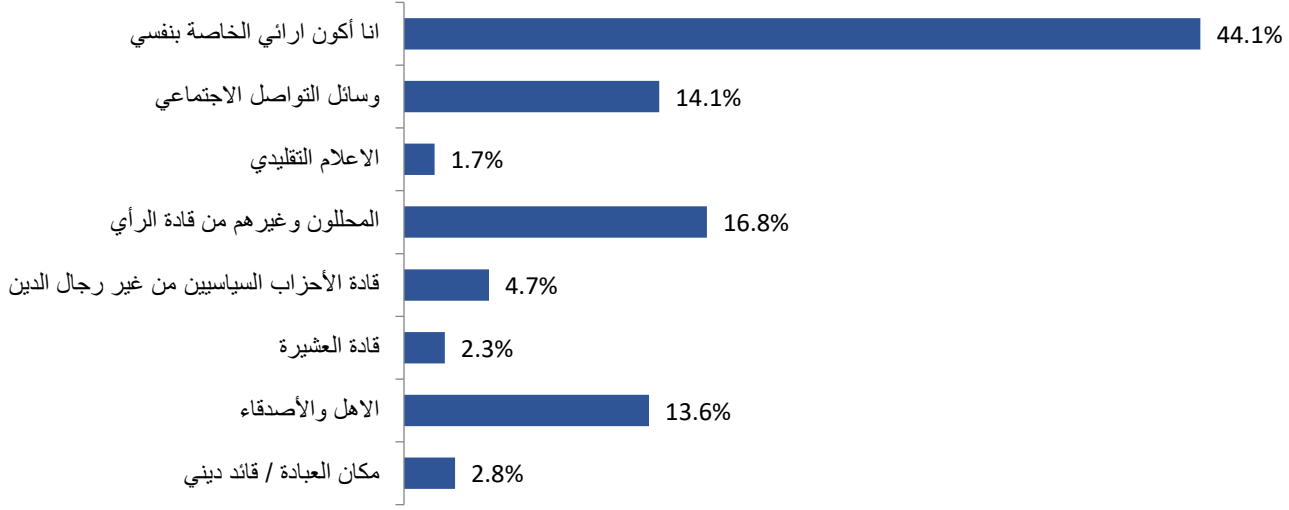
كذلك، قال واحد وخمسون في المئة من المستجيبين ان الزعماء الدينيين يخدمون مجتمعهم بشكل أفضل من خلال تقديم التوجيه المعنوي غير الملزم للمواطنين بشأن القضايا الاجتماعية، مقارنة بـ 38 في المئة الذين قالوا ان الزعماء الدينيين يجب أن يقدموا المشورة غير الملزمة للحكومة والمواطنين في المسائل السياسية خلال أوقات الأزمات.

الشكل 8. بشكل عام، ان افضل طريقة يمكن لرجال الدين ان يقدموا بها خدمة لمجتمعهم وبلدهم هي



وفي تحول جذري عما كان سائدا قبل عشرين عامًا، عندما سعى العديد من المسلمين في الشرق الأوسط بشكل روتيني للحصول على المشورة الاجتماعية والسياسية من رجال الدين، قال 3 في المائة فقط من المشاركين في دراسة EPIC الاستقصائية إنهم يسعون للحصول على إرشادات بشأن المسائل السياسية من المسجد أو الزعماء الدينيين. كما قال أربعة وأربعون بالمائة إنهم يتخذون قراراتهم الخاصة، وأضاف 14 بالمائة أنهم يسعون للحصول على إرشادات من وسائل التواصل الاجتماعي. وقال سبعة عشر في المئة إنهم يلتصقون المشورة من المحللين وغيرهم من قادة الفكر.

الشكل 9. اين تبحث عن التوجيه فيما يخص الأمور السياسية لتكوين رأي سياسي؟



17. استخدام الدولة للإسلام في الحكم

منذ صياغة دستور العراق في عام 2005، برزت مناقشات دورية حول استخدام الدولة للإسلام في الحكم، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الدستور ينص على أن الشريعة الإسلامية هي "مصدر للتشريع". ويترك هذا التحديد الغامض الباب مفتوحاً لتفسيرات متباينة على نطاق واسع. وتعزف انتصار أ. رب، وهي باحثة قانونية مشهورة في جامعة هارفارد، الدستور العراقي بأنه "إضفاء منسق للصبغة الدستورية"، حيث يدمج الدستور الشريعة الإسلامية، وقوانين العمليات الديمقراطية، والمعايير الليبرالية في شكل هجين من أشكال الحوكمة.⁴ وعلى النقيض من ذلك، تكتب أن الدستور الإيراني يعتبر إضفاء مهيم للصبغة الدستورية لأن الشريعة الإسلامية هي القانون الأعلى للبلاد ورجال الدين لهم الكلمة الأخيرة.

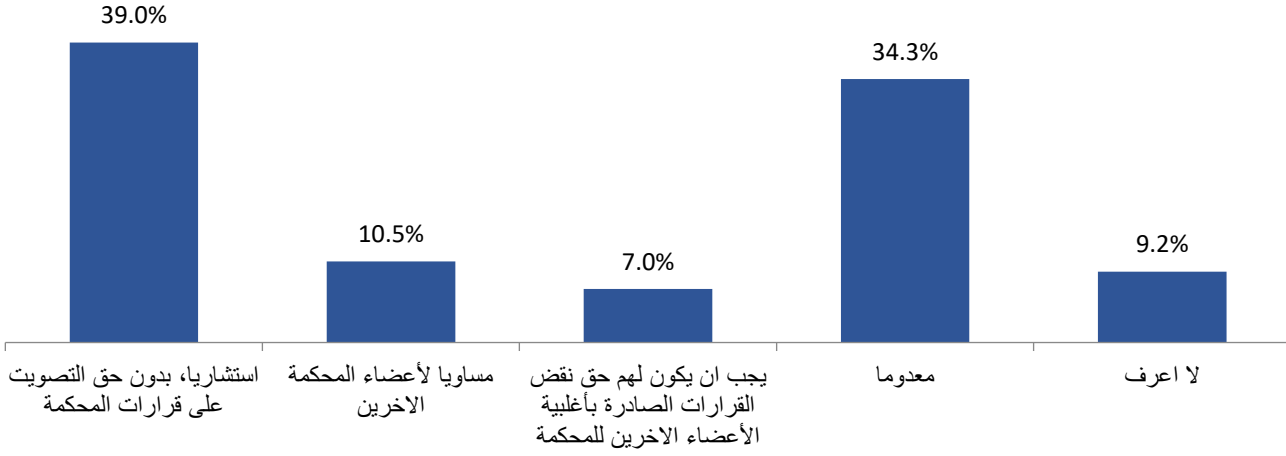
في عام 2019، جرت واحدة من أهم المناقشات حول تفسير المادة 92 من الدستور العراقي، والتي تنص على أن المحكمة الاتحادية العليا يجب أن تشمل علماء الفقه الإسلامي. وركزت المناقشة على الدور الذي ينبغي أن يؤديه هؤلاء العلماء في المحكمة. فقد جادل بعض المسؤولين في الأحزاب الإسلامية بوجوب مشاركة العلماء في اتخاذ القرارات الإلزامية، في حين جادلت شخصيات من المجتمع المدني أن الدستور لا يسمح بتعيين علماء الدين إلا كمستشارين. وجادلت شخصيات المجتمع المدني بأن إعطاء العلماء أي منصب يتعدى دوراً استشارياً من شأنه أن يخاطر بأسلمة المحكمة العلمانية وتحويلها إلى سلطة دينية للدولة.⁵

تماشياً مع الرأي السائد بأن العراق يجب أن يكون ديمقراطية علمانية، قال المشاركون في دراسة EPIC الاستقصائية إنهم يريدون دوراً محدوداً للإسلام في الحكم. وأجاب 39 في المائة ممن شملهم الاستطلاع أن رجال الدين لا ينبغي أن يكون لهم سوى دور استشاري في قرارات المحكمة الاتحادية العليا، دون أن يكون لهم الحق في التصويت على قرارات المحكمة. وأضاف أربعة وثلاثون في المائة منهم أنه لا ينبغي أن يكون لهم دور، وقال 10.5 في المائة إن دورهم ينبغي أن يكون مساوياً لدور أعضاء المحكمة الآخرين.

⁴ انتصار أ. رب، "نحن الفقهاء: الدستورية الإسلامية في العراق"، مجلة القانون الدستوري 10، العدد. 3 (أذار/مارس 2008): 527-79، <https://scholarship.law.upenn.edu/jcl/vol10/iss3/4>

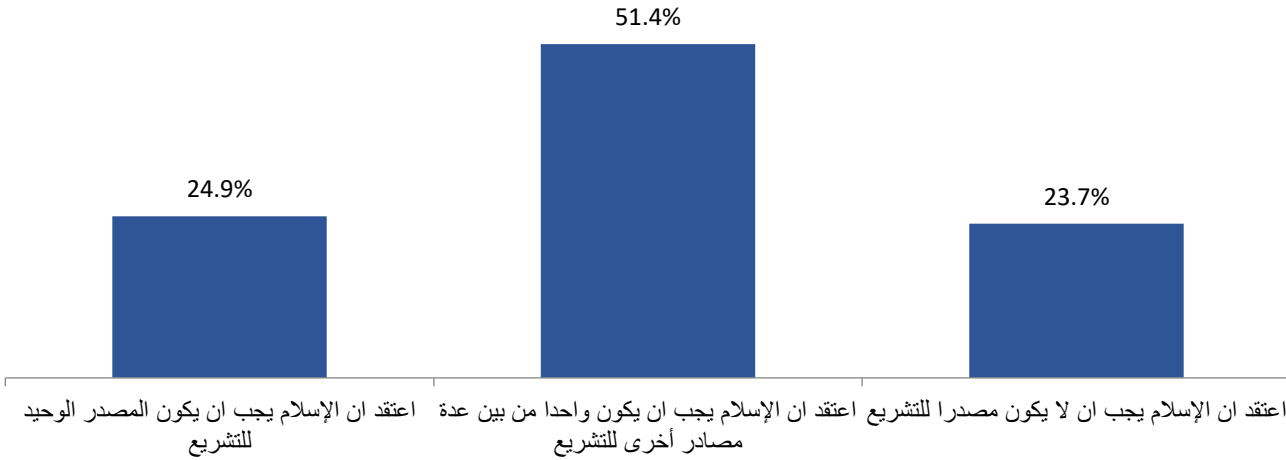
⁵ عمر ستار، "العراق ينظر في تعيين رجال دين أقوياء في المحكمة العليا"، المونيتور، 18 حزيران/يونيو 2019، <https://www.al-monitor.com/originals/2019/06/iraq-federal-supreme-court.html#ixzz7eraaPaCU>

الشكل 10. دور رجال الدين في المحكمة الاتحادية العليا يجب ان يكون



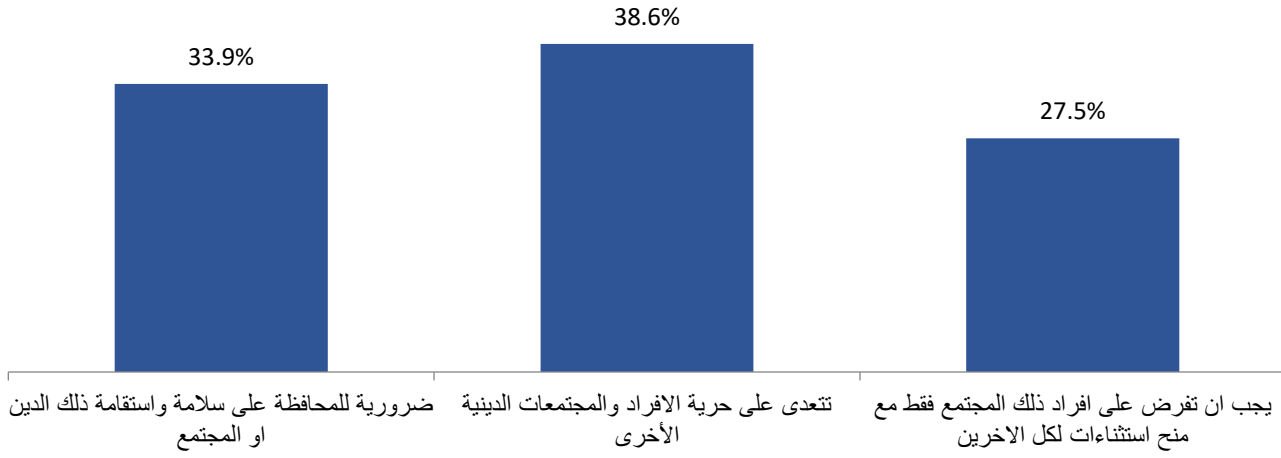
ولكن على الرغم من وجهات النظر القائلة بأن النفوذ الديني في الحكم لابد وأن يكون محدوداً، فإن العراقيين لديهم نظرة معقدة للدين والقانون. فقال ثلاثة من كل أربعة عراقيين تمت مقابلتهم إنهم يريدون أن يكون الإسلام إما المصدر الوحيد للتشريع (25 في المائة) أو مصدراً إلى جانب مصادر أخرى للتشريع (51 في المائة).

الشكل 11. أي عبارة تتفق معها بأكبر قدر؟



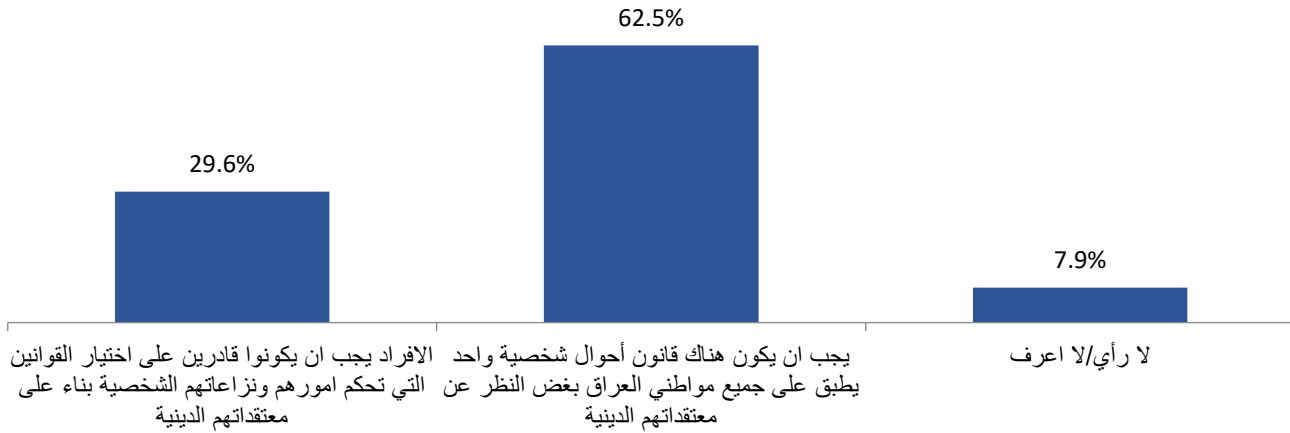
وبالمثل، عند التعليق على السؤال بخصوص "القوانين التي تفرض المعايير الأخلاقية لدين معين ولكنها تؤثر على الجميع بغض النظر عن معتقداتهم الدينية"، قال 39 في المائة إن هذه القوانين تنتهك حريات المعتقدات والطوائف الدينية الأخرى، في حين قال 34 المائة إنها ضرورية للحفاظ على سلامة هذه العقيدة والطائفة الدينية.

الشكل 12. القوانين التي تفرض المقاييس الأخلاقية لديانة معينة ولكنها تؤثر على الجميع مهما كانت معتقداتهم الدينية هي



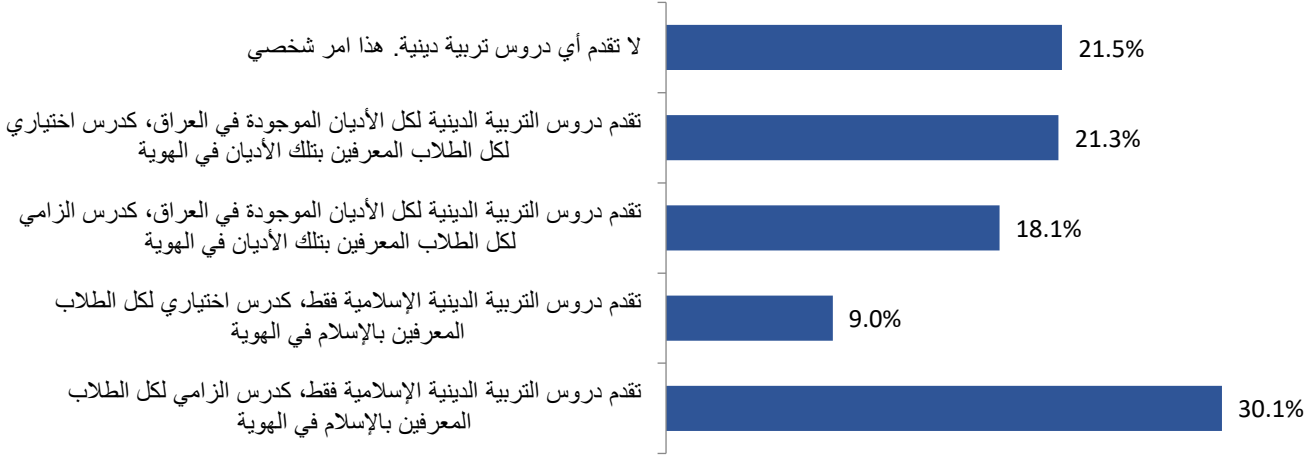
عندما طرح السؤال بما يتعلق بقوانين الأحوال المدنية التي تحكم الزواج والطلاق والميراث، قال حوالي 30 في المائة فقط إنه يجب أن يكون الأفراد قادرين على اختيار القوانين التي تحكم شؤونهم ونزاعاتهم بناءً على معتقداتهم الدينية، بينما قال 62.5 في المائة إنه يجب أن يكون هناك قانون موحد للأحوال المدنية ينطبق على جميع مواطني العراق بغض النظر عن المعتقدات الدينية. ومن الشائع في بعض الدول العربية أن تخضع مثل هذه القضايا، المعروفة باسم "الأحوال الشخصية"، لمحاكم منفصلة تحكم وفقاً للشريعة الإسلامية، والتي يتم تطبيقها حتى لو كان المواطنون مسيحيين أو يهود أو من ديانات أخرى إلى جانب الإسلام.

الشكل 13. عندما يتعلق الامر بقوانين الأحوال الشخصية التي تحكم أمور الزواج والطلاق والميراث، الخ، هل تعتقد ان



وفيما يتعلق بما إذا كان ينبغي للمدارس العامة أن تجعل التعليم الإسلامي إلزاميًا، قال 30 في المائة إن المدارس العامة ينبغي أن تدرس التعليم الإسلامي فقط وأن تكون مادة إلزامية للطلاب الذين يعرفون بأنهم مسلمون. وقال اثنان وعشرون بالمائة إن الدولة لا ينبغي أن تقدم التعليم الديني لأنها مسألة شخصية. كما أضاف 39 في المائة أن المدارس العامة يجب أن تقدم التعليم الديني لجميع الأديان الموجودة في العراق، كصف إلزامي لأولئك الذين تم تعريفهم بعقيدة معينة (18 في المائة) أو كصف اختياري لأولئك الطلاب (21 في المائة).

الشكل 14. على المدارس الحكومية في العراق ان



٧. شكل الحكم: تقاسم السلطة الطائفي الحالي مقابل حكومة أغلبية ذات تمثيل مباشر للناخبين

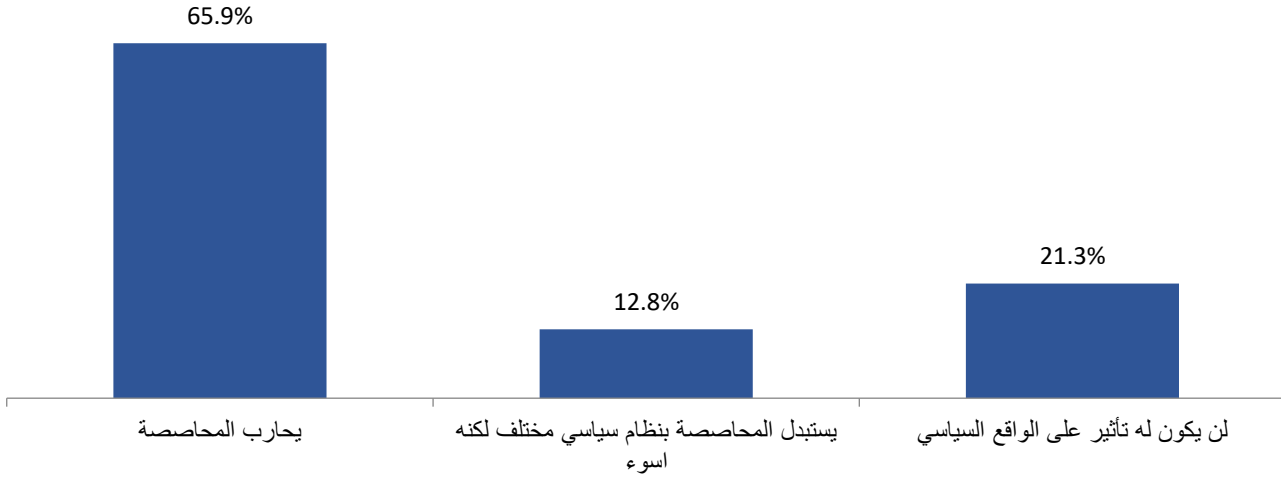
نمت المعارضة لنظام تقاسم السلطة مع كل انتخابات وطنية، وبحلول عام 2018 ادعت جميع الأحزاب الشيعية الرئيسية علناً معارضة المحاصصة. واقترح البعض تشكيل حكومة أكثرية بدلاً من ذلك. مقتدى الصدر هو من أنصار هذا النظام، الذي يزعم أنه قادر على علاج الفتنة الطائفية في العراق وإنهاء الجمود الموهن بشأن تشكيل الحكومة.⁶ ومع ذلك، يجادل بعض الباحثين العراقيين بأنه في حين يجب على البلاد أن تتخلى عن تقاسم السلطة الطائفي، إلا أنها متخلفة سياسياً للغاية بحيث لا يمكن اللجوء إلى حكومة ذات أغلبية. ويقول المنتقدون أيضاً إن ذكريات القمع التي عاشتها طوائف الأقليات حديثة للغاية، على الرغم من أن نظام المحاصصة كان من المفترض أن يحمي الأقليات العراقية. إضافةً إلى ذلك، كتبت نسيبة يونس، الخبيرة وكبيرة المستشارين بالمعهد الأوروبي للسلام: "لا تزال المجتمعات العرقية والطائفية المختلفة في العراق تعاني من ذكريات تجاربها في الاضطهاد، وتعيش في شبح الحرب الأهلية، وتتأثر بعقد من سياسة تقاسم السلطة،" مضيفة "فلا يمكن أن يحدث الانتقال إلى حكومة أغلبية دون عملية مصالحة حقيقية تعترف بمعاناة المجتمعات العراقية."⁷

وحتى إذا كان العراقيون غير متأكدين من النظام الذي يجب أن يحل محل المحاصصة، فإنهم يعتقدون أن فصل السياسة عن الدين خطوة في الاتجاه الصحيح، وفقاً لدراسة EPIC الاستقصائية. فقال اثنان وستون بالمائة من المستجيبين العراقيين إن فصل السياسة عن الدين سيساعد في محاربة المحاصصة. كما قال 68 في المئة إن الهوية الدينية لا يجب أن تؤثر على اختيار الرئيس ورئيس الوزراء.

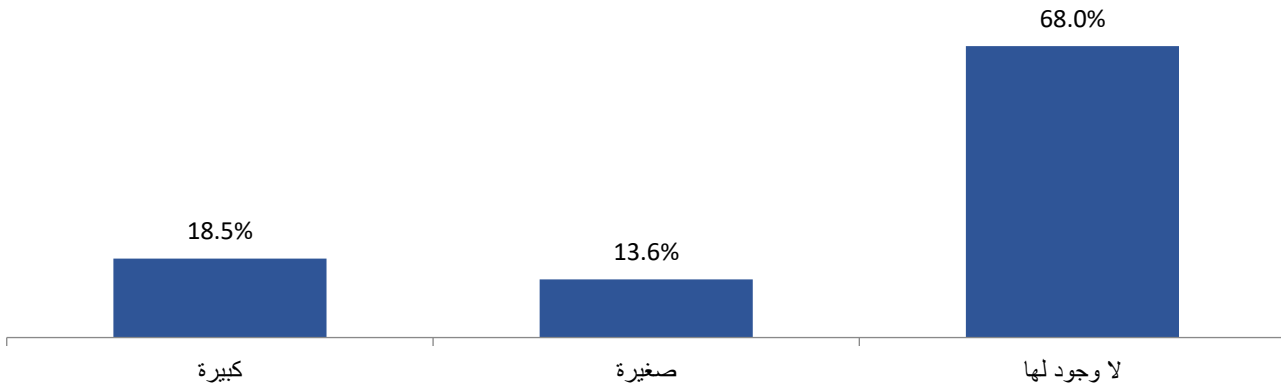
⁶ قد تكون رؤية الصدر لحكم الأغلبية أقرب إلى شكل أكثر حصرية من المحاصصة منها إلى حكومة الأغلبية الحقيقية. وفي حين سعى الصدر إلى استبعاد بعض أسوأ منافسيه الشيعة من تشكيل الحكومة، أي نوري المالكي، فإن تحالفه مع الائتلاف السني السني (تحالف السيادة) والحزب الديمقراطي الكردستاني يهدف إلى الحفاظ على نفس الصيغة الطائفية لتخصيص المناصب الحكومية العليا التي سادت منذ عام 2005.

⁷ نسيبة يونس، "من تقاسم السلطة إلى الأغلبية: النظام السياسي الانتقالي في العراق"، مركز بيلفر، أيار/مايو 2013، <https://www.belfercenter.org/sites/default/files/files/publication/iraqtenyearson-younis-chapter.pdf>

الشكل 15. هل تعتقد ان الفصل بين السياسة والدين سوف

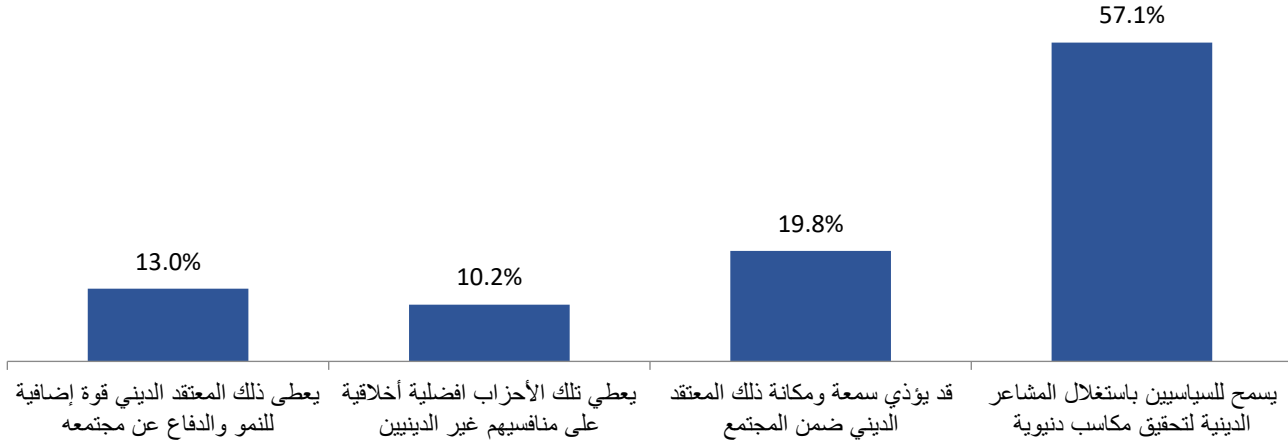


الشكل 16. عند اختيار او تعيين المسؤولين الحكوميين البارزين (مثل الرئيس، رئيس الوزراء، او الوزراء) فان هوياتهم الدينية تشكل اهمية



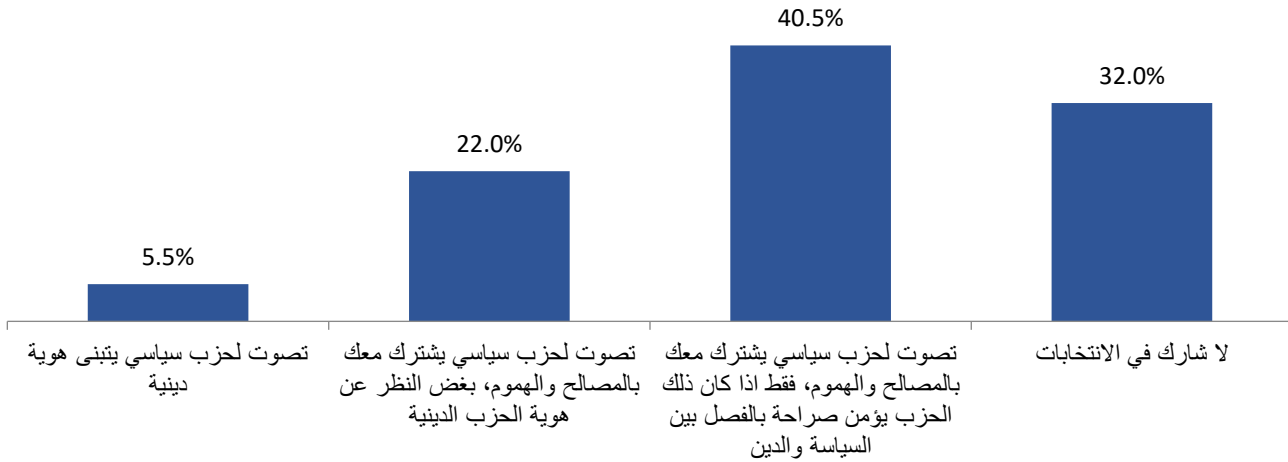
وأضاف 47 في المئة من العراقيين الذين شملهم الاستطلاع أن أفضل نظام للحكم في العراق هو الديمقراطية العلمانية مع فصل واضح بين الدين والدولة. قال واحد وأربعون في المئة أيضاً إن هناك حاجة إلى دولة ديمقراطية "مدنية" حيث يكون الدين مصدراً للتشريع ولكن لا يُسمح للأحزاب الدينية بتولي مناصب في الحكومة (انظر الشكل 1). كما يظهر استطلاع الرأي أن العراقيين يعتقدون أن الأحزاب السياسية الدينية، مثل الأحزاب الإسلامية الشيعية التي هيمنت على السياسة منذ عام 2003، مسؤولة عن التعتيل الوظيفي الحكومي – وهو التوجه المعبر عنه في حركة احتجاجات 2019. كذلك، رأى 57 في المائة من المستجيبين أن الأحزاب السياسية التي تتبنى هوية دينية تسمح للسياسيين باستغلال المشاعر الدينية لتحقيق مكاسب دنيوية.

الشكل 17. هل تعتقد ان وجود أحزاب سياسية تتبنى هوية دينية



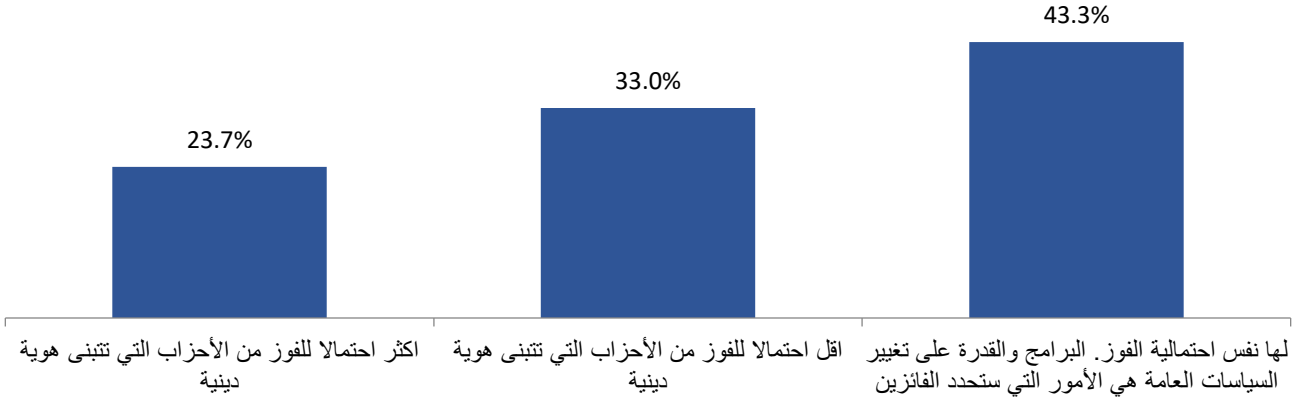
إذا ما أجريت انتخابات حرة ونزيهة في العراق، قال 40.5 في المائة من المستجيبين إنهم سيصوتون لحزب سياسي يشاركونهم اهتماماتهم ومخاوفهم، ولكن فقط إذا كان يؤمن صراحة بفصل الدين عن السياسة. وأجاب اثنان وعشرون في المئة أنهم سيصوتون لحزب يشاركونهم اهتماماتهم وشواغلهم، بغض النظر عن الهوية الدينية للحزب.

الشكل 18. لو كانت هناك انتخابات حرة ونزيهة حقا سيتم تنظيمها الأسبوع القادم، ستكون انت اكثر احتمالا لأن



ومع ذلك، على الرغم من التشكك تجاه الأحزاب الدينية، كان لدى المستجيبين مشاعر مختلطة حول احتمالية أداء الأحزاب غير الدينية بشكل جيد في الانتخابات القادمة. وعندما سئلوا عن التوقعات في الانتخابات القادمة للأحزاب السياسية التي ليس لديها هوية دينية صريحة، قال 43 في المائة إنها من المرجح أن تفوز مثل الأحزاب ذات الهوية الدينية، لكن 33 في المائة قالوا إنها ستكون أقل حظاً في الفوز، بينما أجاب 24 في المائة أن هذه الأحزاب ستكون أكثر حظاً في الفوز. قد تكون نتائج الاستطلاع هذه مؤشرًا على المدى الذي يرى العراقيون فيه أن النظام متلاعب به لصالح الأحزاب الإسلامية على حساب الأحزاب العلمانية.

الشكل 19. في الانتخابات المقبلة، هل تعتقد ان الأحزاب السياسية التي ليس لديها هوية دينية صريحة سوف تكون



٧. الخاتمة

اندلع الصراع في العراق بين أولئك الذين يحاولون الحفاظ على الوضع الراهن وأولئك الذين عقدوا العزم على تغيير نظام الحكم في صيف عام 2022. حيث فاز ائتلاف الصدر بـ 73 مقعداً برلمانياً في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2021 من أصل 329 – وهي علامة كبيرة على قوته وشعبيته النسبية.⁸ أوصل الصدر قضية حكومة الأكثرية إلى ذروتها، واندلعت أزمة بسبب عدم إمكانية تشكيل حكومة جديدة. ولقد أدى حكم صادر عن المحكمة العليا في العراق إلى رفع شرط اكتمال النصاب القانوني لانتخاب البرلمان لرئيس الجمهورية، وهو الخطوة الأولى في تشكيل الحكومة، إلى أغلبية عظمى تبلغ الثلثين. فأحبط هذا الحكم، وكذلك المناورة الفعالة من قبل منافسي الصدر، الجهود التي بذلها الصدر وتحالفه لتشكيل حكومة لمدة ثمانية أشهر بعد الانتخابات لأنهم لم يتمكنوا من جمع أغلبية الثلثين. وعلى هذا فقد استقال نواب الصدر البالغ عددهم 73 من البرلمان في يونيو/حزيران، وأصبح المستقبل مجهولاً. في أواخر يوليو/تموز، أعلنت الفصائل المدعومة من إيران، وهي منافسته، اختيارها لرئيس الوزراء، وهو وزير ومحافظ سابق. فاستفزت الأخبار هذه الصدر وأتباعه. لم يعترض الصدر على الاختيار المقترح لرئيس الوزراء فحسب، بل ظهر أيضاً أن الإطار التنسيقي، وهو اسم ائتلاف الأحزاب المدعوم من إيران، كان يسير إلى الأمام لتشكيل حكومة بدونها.

وقد أبرزت مصادقة مجلس النواب في أواخر أكتوبر/تشرين الأول على تشكيل حكومة جديدة بقيادة مرشح الإطار أنه على الرغم من محاولات الصدر لإقامة حكومة أغلبية، فإن النخب السياسية في العراق والنظام السياسي غير مستعدين على ما يبدو لهذا التحول. وعلى الرغم من القواسم المشتركة بين أنصار الصدر والمتظاهرين الاعتياديين في عامي 2019 و2020، الذين يرغون أيضاً في إصلاح النظام السياسي، هناك اختلافات شاسعة في الدوافع والأهداف والأساليب بين هذين القطاعين من المجتمع العراقي.

فأظهر استطلاع أجراه تشاتام هاوس، وهو مركز أبحاث مقره لندن، كيف تختلف رؤية أنصار الصدر لدولة عراقية عن رؤية غالبية المستجيبين الحضريين والمتعلمين لدراسة EPIC الاستقصائية. ويشكل الملايين من أنصار الصدر أكبر حركة إسلامية شيعية في المنطقة. وينتمي العديد منهم إلى الشريحة الحضرية الفقيرة من المجتمع العراقي

⁸ وبالارقام المطلقة، حصل الصدر ومعظم الأحزاب التقليدية الأخرى على عدد أقل من الأصوات في عام 2021 مقارنة بالانتخابات السابقة، مما يعكس انخفاض شعبيتها بين الناخبين في جميع المجالات، حتى مع استمرار سيطرتهم على الهيئة التشريعية. وعلى سبيل المثال، على الرغم من الفوز بالعديد من المقاعد في عام 2021، خسر الصدر 400000 صوت مقارنة مع 1.3 مليون حصلوا عليها في عام 2018. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن ما يقرب من 900000 ناخب من أتباع الصدر يمثلون أقل من 10 في المائة من الأصوات المدلى بها و 3.6 في المائة من الناخبين المؤهلين في عام 2021.

ويعيشون في مدينة الصدر، وهي جزء من بغداد. ووفقاً لنتائج دراسة تشاتام هاوس الاستقصائية الصادرة في أغسطس/آب، فإن غالبية مؤيدي الصدر الذين يعيشون في مدينة الصدر فقدوا الثقة في الحكومة العراقية. فخمسة وخمسون في المئة منهم لا يتقون في البرلمان و 45 في المئة لا يتقون في الكابينة الحكومية. ومع ذلك، فإن رؤيتهم لحكومة مثالية هي تلك التي يجب أن تسن القوانين وفقاً للشريعة الإسلامية. ووافق خمسة وخمسون بالمائة من الذين شملهم الاستطلاع بشدة على هذه الفكرة.⁹

إن فقدانهم الثقة في الحكومة يجعل أنصار الصدر على وفاق مع المتظاهرين الشباب من احتجاجات 2019 و 2020. فلديهم بالفعل بعض الأغراض المشتركة. وقال فهمي، زعيم الحزب الشيوعي: "هناك بعض الأهداف المشتركة إذا أشرنا إلى المطالب المعلنة من قبل الصدر، وهي رفض نظام تقاسم السلطة (المحاصصة)، وإزاحة الأحزاب الحاكمة والسياسيين الفاسدين، ورفض التدخل الأجنبي، بما في ذلك الوجود والنقوذ الإيراني الساحق، والدعوة إلى المزيد من العدالة الاجتماعية."

أوضحت الدراسة الاستقصائية لنتشاتام هاوس الاستقطاب الكبير في العراق والمصالح المتنافسة. وعلى الرغم من أن مؤيدي الصدر قد يشاركون الأفكار مع أولئك المستجيبين الأكثر تعليماً في دراسة EPIC الاستقصائية التي مفادها أن نظام الحكم يجب أن يتغير، إلا أن هناك انقسامات كبيرة حول دور الدين في السياسة. ومن المرجح أن يستمر هذا الصراع في المستقبل المنظور.

وقال سجد جباد، وهو باحث عراقي في مؤسسة القرن، وهي مؤسسة فكرية مقرها نيويورك: "من غير المرجح أن تختفي المحاصصة لأن البلاد مقسمة ديموغرافياً بالفعل وتهمين عليها الأحزاب وفقاً للخطوط العرقية الطائفية، لذلك سيتعين عليها أن تكون جزءاً من الحكومات الائتلافية بغض النظر عن نتيجة الانتخابات." أما الحسني فهي أكثر تفاؤلاً قليلاً، إذا كانت هناك مساءلة وانتخابات عادلة. "إذا كان الأمران متلازمين، فيمكن أن نحصل على نتائج قوية. فإن المساءلة من شأنها أن تضمن عدم خوض السياسيين الفاسدين الانتخابات مرة أخرى."

⁹ ريناد منصور وبنديكت روبن دكروز، "فهم مقتدى الصدر في العراق: داخل مدينة الصدر في بغداد"، تشاتام هاوس، 8 آب/أغسطس 2022، <https://www.chathamhouse.org/2022/08/understanding-iraqs-muqtada-al-sadr-inside-baghdads-sadr-city>



مركز تمكين السلام في العراق (EPIC)
1140 شارع 3 شمال شرق، الطابق الثاني،
واشنطن، مقاطعة كولومبيا 20002
www.EnablingPeace.org